



# كلمة السيد الوزير افتتاح الجامعة الصيفية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان

20 شتنبر 2017

# بسم الله الرحمن الرحيم

## السيد عميد الكلية حضرات السيدات والسادة ،

يسعدني في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للسيد عميد الكلية ولأعضاء اللجنة المشرفة على تنظيم هذه التظاهرة على دعوتهم الكريمة لحضور أشغال الجامعة الصيفية لهذه السنة تحت شعار: **"الديمقراطية التشاركية والمساواة بين**

## **الجنسين في السياق العابر للحدود"** .

وإذ أعبر لكم عن اعتزازي للمشاركة في افتتاح أشغال هذه التظاهرة، لأؤكد على الأهمية البالغة لمثل هذه المبادرات التي تعد مناسبة للقاء مختلف الشركاء والفاعلين ولتبادل الرؤى والتجارب والممارسات الناجحة وتقديم الاقتراحات البناءة الكفيلة بتعبيد الطريق للوصول إلى الأهداف المتوخاة في مختلف مجالات إصلاح الإدارة العمومية، ولا سيما في مجال المساواة بين الجنسين.

## حضرات السيدات والسادة،

إن موضوع المساواة والإنصاف بين الجنسين وتمكين النساء من تمثيلية عادلة بمراكز المسؤولية في المجال السياسي والإداري، يكتسي أهمية خاصة بالنظر للتطور السوسيو-ثقافي للمجتمع وباعتباره شرطا أساسيا ومسبقا لتحقيق الحكامة الجيدة.

فالدور الهام الذي تلعبه المرأة كأحد الركائز الأساسية في المجتمع وإحدى دعائم العنصر البشري، ومساهمتها الملموسة والفعالة في دينامية التنمية والتقدم، يجعل من

تقليص الفوارق بين الرجال والنساء وضمان وضعية كريمة للمرأة وتعزيز تواجدتها في مختلف المجالات، عنصرا رئيسيا لضمان تحقيق التنمية الاجتماعية المنشودة.

وقد عرفت بلادنا خلال السنوات الاخيرة العديد من الأوراش الإصلاحية الهادفة إلى تجسيد المساواة بين الجنسين من خلال إدراجها ضمن المنظومة التشريعية والقانونية والبرامج التنموية.

ولقد جسد دستور المملكة لسنة 2011، منعظا حاسما في بلورة حقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين ومحاربة جميع أشكال التمييز إلى جانب خلق المؤسسات وهيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها والهيئات المتخصصة ذات البعد الاجتماعي، لاسيما الفصل 19، الذي أكد من خلاله المشرع على ضرورة رفع الحيف على المرأة، وذلك من خلال تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال و النساء .

من هذا المنطلق، تم اتخاذ العديد من المبادرات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وإدماج حقوق النساء في السياسات العمومية وبرامج التنمية، وعلى رأسها الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة 2012 – 2016 : "إكرام 1" و الخطة الحكومية للمساواة « إكرام 2» 2017 – 2021 التي جاءت لترصين المكتسبات وتوسيع آفاق العمل من أجل مؤسسة مبادئ الإنصاف والمساواة وإرساء قواعد المناصفة عبر إتقائية البرامج والمبادرات لإدماج النساء في السياسات العمومية وبرامج التنمية.

وفي إطار حرصها على دعم دينامية مؤسسة المساواة بين الجنسين بشكل عام وبالإدارة العمومية بشكل خاص، جعلت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية من هذا الورش أحد مداخل الإصلاح. حيث قامت بإعداد استراتيجية وطنية تهدف إلى مؤسسة

مقاربة النوع بالوظيفة العمومية في إطار مقاربة شمولية تجمع بين البعد القانوني من خلال إدراج مبدأ المساواة بين الجنسين في المنظومة القانونية، و**البعد التنظيمي** من خلال إنشاء وتعزيز هياكل مخصصة لتدعيم المساواة وإدماج المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية وكذا البعد السلوكي من خلال ترسيخ المساواة بين الجنسين في الممارسات والسلوكيات والثقافة التنظيمية للإدارة.

موازية مع ذلك، عملت الوزارة على تعزيز الترسنة القانونية بنصوص تهدف إلى **تمكين المرأة من العمل في ظروف أحسن ومراعاة لخصوصيتها كإمرأة** سواء تعلق الأمر بالنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية أو غيره من الأنظمة والنصوص. كما تم العمل على تعميم الدليل مرجعي لإدماج مقاربة النوع في مسلسل الانتقاء والتوظيف والتعيين والحركية والترقية، بالإضافة إلى تحديد حاجيات مختلف الوزارات من التكوين في مجال مقاربة النوع،

ولعل مرد ذلك يعود بالأساس إلى التوجهات الملكية لصاحب الجلالة أيده الله ونصره في مختلف المناسبات ومضمون دستور المملكة والبرنامج الحكومي والتي تعبر تعبيرا صادقا عن الإرادة السياسية الحقيقية الرامية إلى إرساء مبدأ المساواة والإنصاف وجعله واقعا عمليا وفعليا، من خلال التدابير الهادفة إلى ضمان الحماية للمواطنين نساء ورجالا.

وللتذكير فقط، فقد صادق المغرب على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW: وقام بإصدار مدونة جد متقدمة للأسرة وتغيير قانون

الجنسية، الى جانب تجريم العنف الزوجي في القانون الجنائي ومعاقبة التحرش الجنسي في قانون الشغل ورفع مدة رخصة الولادة إلى 14 أسبوعا.

## حضرات السيدات والسادة،

اتخذت وزارة إصلاح الادارة والوظيفة العمومية العديد من التدابير التي من شأنها تعزيز مكانة المرأة في القطاعات العمومية ولا سيما التدابير المرتبطة بالتوفيق ما بين الحياة المهنية والحياة الخاصة، ودعم مكانة النساء بمراكز القرار والمسؤولية في الوظيفة العمومية. كما تنخرط الوزارة بقوة في العديد من المشاريع الهادفة الى ادراج مقاربة النوع الاجتماعي في التسيير اليومي للموارد البشرية.

هكذا تسهر الوزارة على إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين بالدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، وتطوير الوسائل المؤسسية التي تخول للنساء ولوج مختلف مناصب القرار بالإدارة العمومية، واعتماد التدابير الرامية إلى التوفيق ما بين الحياة المهنية والحياة الخاصة ( احداث وحدات مختصة بمقاربة النوع، التنصيب على تخصيص فضاءات لدور الحضانة داخل مقرات العمل، التنصيب على وجوب حماية الموظفة من التحرش الجنسي أثناء مزاومتها لعملها ، تحديد نسبة مئوية تضمن تمثيلية النساء في جميع اللجان والهيئات....).

وفي إطار الآليات المعتمدة لتفعيل وتنزيل مختلف البرامج والمشاريع المعتمدة في هذا الشأن، عملت الوزارة على إحداث شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات التي تعد تجربة رائدة وآلية أساسية في مجال التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية، وتبادل

التجارب، والرقى بمقاربة النوع بالإدارة العمومية من مستوى التحسيس إلى مستوى المؤسسة . كما تم خلق آلية على المستوى الإقليمي لتطوير التعاون في هذا المجال من خلال شبكة جهوية على مستوى دول المينا MENA بعضوية ممثلات شبكات التشاور بكل من **جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التونسية والمملكة المغربية** سعيا منا إلى وضع لبنة أخرى على درب النهوض بوضعية المرأة في الدول العربية .

وعلى نفس النهج قامت الوزارة بإحداث مرصد لمقاربة النوع بالوظيفة العمومية كآلية يقظة استراتيجية لتمكين متخذي القرار من المعطيات والإحصائيات والدراسات التي ستسمح بصياغة سياسات عمومية في مجال النهوض بوضعية المرأة داخل الوظيفة العمومية، وبالتبعية بمختلف المجالس المحلية والجهوية والوطنية .

## **حضرات السيدات والسادة،**

تنفيذا للبرنامج الحكومي ستحرص الوزارة على دعم دينامية مؤسسة المساواة بين الجنسين داخل الادارة ، في اطار تشاركي مع مختلف الفاعلين والفرقاء الاجتماعيين **والانتقال بها من الإقرار إلى التنزيل**، جاعلة منها إحدى أولويات أوارش إصلاح الادارة لتعزيز المكتسبات الديمقراطية لبلادنا، **ولتثمين الرأسمال البشري وتحديث منظومة تديره بالإدارة العمومية.**

وفي هذا الإطار، سنولي عناية خاصة :

■ لتنزيل أهم التوصيات التي جاءت بها استراتيجية مؤسسة المساواة

بين الجنسين بالإدارة العمومية،

- لمواصلة تفعيل التوصيات المترتبة عن الدراستين المتعلقةتين بالتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة ومكانة النساء بمراكز المسؤولية والتي أشرفت الوزارة على انجازهما،
- لمواصلة تنسيق الجهودات المبذولة في هذا الميدان بتعاون وثيق مع شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات.

## حضرات السيدات والسادة،

إن تنظيم مثل هذه التظاهرات من شأنه أن يساهم لا محالة في تقييم وضعية مسيرة إدماج المساواة بين الجنسين بشكل عام وبالإدارة العمومية بشكل خاص، والوقوف على ما تحقق للمرأة المغربية من مكاسب في مجال تدبير الشأن العام.

فقد تمكنت المرأة المغربية من اعتلاء مدارج الإدارة والمؤسسات السياسية والهيئات النقابية والجمعوية بثبات وأصبحت مشاركة بقوة في صنع القرار السياسي والاقتصادي بالبلاد، فالنساء المغربيات ممثلات اليوم في البرلمان المغربي بـ 81 من أصل 395 نائبًا.

كما تتواجد **المرأة المغربية في الحكومة**، حيث تشرف على قطاعات مهمة داخل التركيبة الحكومية الى جانب حضورها في جل المجالس الاستشارية العليا، كالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط والمجلس الأعلى للإعلام ورئاسة بعض المؤسسات والمكاتب الوطنية التابعة للدولة.

وفي هذا الصدد، لا بد من التذكير بأن حضور المرأة بالإدارة العمومية يعرف تطورا ملموسا ومتواصلا، حيث أن نسبة التأنيث قد انتقلت من **38.5%** سنة **2012** إلى **39.7%** سنة **2016**، وتجدر الإشارة أن هذه النسبة تعرف نسقا تصاعديا يعزى لارتفاع نسبة توظيف النساء، حيث تمثل الموظفات المتوفرات على أقدمية تساوي أو تقل عن 5 سنوات أعلى نسبة وهي **20%** مقابل **15%** فقط بالنسبة للرجال. وتشكل نسبة الطر من مجموع الموظفات بالإدارات العمومية **76%** أما على مستوى المناصب العليا ومناصب المسؤولية فقد مرت من **16%** سنة **2012** إلى **22%** حاليا.

ويتجسد هذا التطور على مستوى المقاولات حيث وصلت نسبة القيادات النسائية على مستوى أكبر 48 مقاولة في المغرب إلى 2 في المائة، مقابل 5 في المائة في إفريقيا و3 في المائة ببلدان الاتحاد الأوروبي، والذي يبقى في تطور نظرا للارتفاع المهم في عدد النساء الحاصلات على شهادات في التعليم العالي بالمغرب.

## حضرات السيدات والسادة،

من المؤكد أن المجال لا يسمح باستعراض كل المكتسبات التي حققتها المرأة المغربية خلال السنوات الأخيرة، فنتائج المبادرات المتخذة تشكل حصيلة إيجابية يحق لنا جميعا كمغاربة أن نعز بها. كما أن الحيز المتاح من الوقت لا يسمح باستشراف كل



الأفاق، لكنني أود التأكيد على عزمنا على مواصلة العمل وتكثيف الجهود انطلاقاً مما  
راكمناه من منجزات لترسيخ قيم المناصفة والمساواة في الوظيفة العمومية .

وفي ختام هذه الكلمة أود أن أعتنم هذه المناسبة لأنوه بما تقوم به المرأة المغربية  
في مختلف القطاعات من جهود ومساهمة قيمة في سبيل الرقي بالإدارة المغربية إلى  
المستوى الذي نطمح إليه.

فالنهوض بحقوق النساء ونشر ثقافة المساواة والتربية على قيمها، **خيار وطني،**  
**ومسؤولية جماعية،** من أجل بناء مجتمع الإنصاف والتضامن، ومغرب التقدم والحدثة  
والديمقراطية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، دام له العز  
والتمكين.

**والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته**